



وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي

جامعة تكريت

كلية التّربية للعلوم الإنسانيّة

قسم اللّغة العربيّة

المرحلة : الثّانية

اسم المادّة : الصّرف

عنوان المحاضرة : التّصغير

مدرس المادّة : أ.د. مظهر محمود عبّاس الحشماوي

العام الدّراسي : ٢٠٢٥ / ٢٠٢٦

التصغير

وهو لغة: التقليل. واصطلاحاً: تغيير مخصوص يأتي بيانه، وقد سبق أنه من الملحَق بالمشنقات لأنه وصف في المعنى. وفوائده تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو كَلَيْبٍ ودُرَيْهَمَاتٍ، وتحقير شأنه نحو رُجَيْلٍ، وتقريب زمانه أو مكانه، نحو فُبَيْلِ العَصْرِ، وبُعَيْدِ المَغْرَبِ، وفُؤَيْقِ الفَرَسِخِ، وتُحَيْتِ البَرِيدِ، أو تقريب منزلته نحو صَدِيقِي أو تعظيمه نحو قول أوس بن حَجَرٍ :

فَوَيْقَ جُبَيْلٍ شَامِخِ الرَّأْسِ لَمْ تَكُنْ ... لَتَبْلُغَهُ حَتَّى تَكِلَّ وَتَعْمَلَا

وزاد بعضهم التمليح نحو بُنْيَةَ وَحُبَيْبٍ، في بنت وحبیب، وكلها ترجع للتحقير والتقليل.

وشرط المصغر :

١- أن يكون اسماً، فلا يصغر الفعل ولا الحرف، وشذ قوله :

يَا مِائِلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَوَالِيَاءِ الضَّالِّ وَالسَّلْمِ

٢- وألاً يكون متوغلاً في شبه الحرف؛ فلا تصغر المضمرات ولا المُبْهَمَاتِ ولا مَنْ وَكَيْفَ ونحوهما، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذ، كما سيأتي.

٣- وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها؛ فلا يصغر نحو كُمَيْتٍ وشُعَيْبٍ؛ لأنه على صيغته، ولا نحو مُهَيِّمٍ ومُسَيِّطِرٍ؛ لأنها على صيغة تشبهه.

٤- وأن يكون قابلاً للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى وأنبيائه وملائكته، وعظيم وجسيم، ولا جمع الكثرة، ولا كلّ وبعض، ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأى سيبويه.

وأبنيته ثلاثة: فُعَيْلٍ، وفُعَيْعِلٍ، وفُعَيْعِيلٍ، كفُلَيْسٍ، ودُرَيْهَمٍ، ودُنَيْبِيرٍ، وضع هذه الأمثلة الخليل. وقال : عليها بُنِيَتِ معاملة الناس. والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب، لأجل التقريب، وليس على الميزان الصرفي، ألا ترى أن نحو أَحْيَمِرٍ ومُكَيِّرِمٍ وسُفَيْرِجٍ : وزنها الصرفي أَفْيَعِلُ، ومَفْيَعِلُ، وفُعَيْعِلُ، وأما التصغيري فهو فُعَيْعِلُ في الجميع.

والأصل في تلك الأبنية فُعَيْلٌ وهو خاص بالثلاثيِّ، ولا بدَّ من ضمِّ الأوَّل ولو تقديرًا، وفتح ثانيه، واجتلاب ياءِ الثالثة ساكنة، تسمَّى ياءِ التصغير. ويُقتصر في الثلاثيِّ على تلك الأعمال الثلاثة، فليس نحو لُعِيز : للغز، وزُمَيْل للجبان تصغيراً، لسكون ثانيهما، وكون الياءِ ليستِ الثالثة.

وإن كان المصغر متجاوزاً الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع، وهو كسر ما بعد ياءِ التصغير، وهو بناء فُعَيْعِل كجعيفر في جعفر.

ثم إن كان بعد المكسور حرفٌ لين قبل الآخر. فإن كان ياء بقي كقنديل، فتقول في فُنَيْدِيل، وإلَّا قلب إليها، كمصبيح وعُصيفير. في مصباح وعصفور، وهو بناء فُعَيْعِيل.

ويُتوصَّل إلى هذين البناءين بما تُوصَّل به إلى بناء فَعَالٍ وفَعَالِيل في التكسير من الحذف وجوباً، أو تخييراً، فتقول في سَفَرَجِل وفَرَزْدَق، ومستخرج وألندد، ويلندد، وحيزبون: سُفَيْرَج، وفُرَيْرِد أو فُرَيْرِزِق ومُخَيْرَج، وألَيْد، ويُلَيْد. وحزيبين، وفي سرندی، وعلندی، سُرَيْد وعُلَيْد، أو سُرَيْد وعُلَيْد، مع إعلالهما إعلال قاضٍ.

وكما جاز في التكسير تعويضُ ياء قبل الآخر مما حُذِف، يجوز هنا أيضاً، فتقول سُفَيْرَج وسُفَيْرِج، كما قلت في التكسير: سَفَارِج وسَفَارِيج، ولا يمكن زيادتها في تكسير وتصغير نحو احرنجام مصدر احرنجم، لاشتغال محلها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد.

وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفاً لما سبق فشأد، مثاله في التكسير جمعهم مكاناً على أمكن، ورهطاً وكُراعاً على أراهط وأكارع، وباطلاً وحديثاً على أباطيل وأحاديث، وللقياس: أمكنة، وأرهُط أو رُهُوط، وأكرعة، وبواطل، وأحدثة، ومثاله في التصغير تصغيرهم مَعْرَباً وعِشاء على مُعَيْرِبَان وعُشَيَّان، وإنساناً وليئة، على أنيسيان ولَيْئِيَّة، ورَجُلًا على رُوَيْجِل، وصَبِيَّة وعِلْمَةٌ وبُنُونٌ على أصبِيَّة، وأغيلمَة، وأبِينُون، وعَشِيَّة على عُشِيَّة، والقياس: مُعَيْرِب، وعُشَي، وأنيسين، ولَيْئِيَّة، ورُجِيل، وصَبِيَّة، وغُلَيْمَة، وبُنُونٌ وعُشِيَّة. وقيل: إن هذه الألفاظ مما استغنى فيها بتكسير وتصغير مهمل، عن تكسير وتصغير مستعمل.

ويُسنتنى من كسر ما بعد ياءِ التصغير، فيما تجاوز الثلاثة : ما قبل علامة التأنيث كشجرة وحُبلى، وما قبل المَدَّة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء،

وما قبل ألف أفعال، كأجمال وأفراس، ومما قبل فعلان الذي لا يُجمع على فعالين، كسكران وعثمان، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحه للخفة، ولبقاء ألفي التانيث وما يشبههما في منع الصرف وللمحافظة على الجمع، فتقول: شَجِيرَةٌ وَحُبَيْلَى، وَحُمَيْرَاءَ، وَأَجِيمَالِ، وَأَفِيرَاسٍ وَسُكَيْرَانَ، وَعُثَيْمَانَ؛ لأنهم لم يجمعوها على فعالين كما جمعوا عليه سِرْحَانًا وَسُلْطَانًا، ولذا تقول في تصغيرهما: سُرَيْحِينَ وَسُلَيْطِينَ، لعدم منع الصرف بزيادتها، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيرًا وتكسيرًا.

ويستثنى من التوصل إلى بنائي فُعَيْعِيلِ، بما يتوصل به إلى بناء مَفَاعِلِ وَمَفَاعِيلِ، عِدَّةُ مسائل جاءت على خلاف ذلك، لكونها مُخْتَمَّةً بشيء مقدر انفصاليه، والتصغير وارد على ما قبله، والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف: من ألف تانيث ممدود كقُرْفُصَاءَ، أو تائه كحَنْظَلَةٌ، أو علامة نسب كعَبْقَرِي، أو ألف ونون زائدين، كزَعْفَرَانَ وَجُلْجَلَانَ، أو علامتي تثنية، كمسَلْمَيْنِ وَمُسَلْمَانَ، أو علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث، كجعفرين وجعفرين ومسلمات، أو عَجْرِي المضاف والمزجي، فهذه كلها يخالف تصغيرها تكسيرها، تقول في التصغير: قُرَيْفُصَاءَ، وَحُبَيْطَلَةٌ، وَعُبَيْقَرِي، وَزُعَيْرَانَ، وَجُلْجَلَانَ وَمُسَيْلَمَيْنِ أَوْ مُسَيْلَمَانَ، وَجُعَيْرِينَ أَوْ جُعَيْرُونَ، وَمُسَيْلَمَاتِ، وَأَمِيرِيءِ الْقَيْسِ وَبُعَيْلَبَكِ، وتقول في تكسيرها: قِرَافِصَ، وَحَنَاظِلَ، وَعَبَاقِرَ، وَزَعَافِرَ، وَجَلَّجَلَ، إذ لا لبس في حذف زوائدها تكسيرًا، بخلاف التصغير، لالتباس بتصغير المجرى منها. وإذا أتت ألف التانيث المقصورة رابعة، ثبتت في التصغير، فتقول في حُبَلَى حُبَيْلَى، وتُحذف السادسة والسابعة كَلُغَيْرَى: لِلغز، وَبَرْدَرَايَا: لِمَوْضِعَ، فتقول: لُغَيْرَ وَبُرَيْرَ، وكذا الخامسة إن لم تسبق بمدة كقُرْقَرِي: لِمَوْضِعَ، تقول فيها: قُرَيْرَ، وإن سُبقت بمدة حُيرت بين حذفها وحذف ألف التانيث، كحبارى: لَطَائِرَ، وَقُرَيْتَا لِمَتمر، فتقول: حُبَيْرَ أَوْ حُبَيْرَى، وَقُرَيْتَا أَوْ قُرَيْتَا.

واعلم أن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها:

فإن كان ثاني الاسم المصغر لينًا منقلبًا عن غيره، يُردّ إلى ما انقلب عنه. سواء كان واوًا منقلبة ياء أو ألفًا، نحو قيمة وماء، تقول فيهما: قُوَيْمَةٌ وَمُوَيْمَةٌ، إذ أصلهما قَوْمَةٌ وَمَوْمَةٌ بخلاف ثاني نحو: معتد، فإنه غير لين، فيصغر على مُتَيْعِدٍ، وبخلاف ثاني آدم، فإنه منقلب عن غير لين، فيقلب

واوًا كالألف الزائدة من نحو ضارب، والمجهولة من نحو صاب وعاج، فتقول فيها: أُويدِم، وضَوِيرب وصَوُوب وِعُويج. وأما تصغيرهم عيدًا على عَيْدٍ، مع أنه من العَوْد فشاذٌ، دعاهم إليه خوف الالتباس بالعود أحد الأعواد. أو كان ياءً منقلبة واوًا أو ألفًا، كموقن وناب، تقول فيهما: مُيَيِّقن ونُنيب، إذ أصلها مُيَيِّقن ونَيِّب. أو كان همزة منقلبة ياء كذيب، تقول فيه: دُويب. أو كان أصله حرفًا صحيحًا غير همزة نحو دُنينير في دينار، إذ أصله دِنَار، بتشديد النون.

ويجرى هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول، كموازين وأبواب وأنياب بخلاف نحو قِيم وِدِيم.

وإن حذف بعض أصول الاسم، فإن بقي على ثلاثة كشاكٍ وقاضٍ، لم يُرَدَّ إليه شيء، بل شَوِيكٍ وقويضٍ، بكسر آخره منونا، رفعًا وجرًا، وشَوِيكِيًا وقُويضيًا نصبًا، وإلا رُدَّ، نحو كُلُّ وُحْدٌ وِعِدٌ بحذف الفاء فيها، ومُدٌّ وقُلٌّ ويغ بحذف العين أعلامًا، ونحو يد ودم، بحذف لامهما، ونحو قَهْ وِفَهْ وشِهْ، بحذف الفاء واللام، ورةٌ بحذف العين أعلامًا أيضًا، فتقول في تصغيرها: أكِيل، وأخِيذ، ووعِيد، بردّ الفاء، ومُنِيذ وقُويل وبُبيع، برد العين، ويُدِي ودُمِي، برد اللام، وُوقِي وُوفي وُوشِي، برد الفاء واللام، ورُأِي، برد العين واللام.

أما العَلَمُ الثنائيُّ الوضع، فإن صح ثانيه كِبَلٌ وهَلٌ، ضَعِفَ أو زيدت عليه ياء، فيقال: بُلِيلٌ أو بُلَيٌّ، وهُلِيلٌ أو هُكَيٌّ وإلا وجب تضعيفه قبل التصغير، فيقال في لَوْ وما وكَي أعلامًا: لُوٌّ وكَيٌّ، بتشديد الأخير، وماء، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة، إذ لا يمكن تضعيفها يغير ذلك وتصغر تصغير دَوٍّ وحيٍّ وماءٍ، فيقال لُوَيٌّ وكُيَيٌّ ومُويٍّ، كما يقال دُوَيٌّ وُحِيٍّ ومُويه، إلا أن هذا لامه هاء، فردَّ إليها.

وإن صغر المؤنث الخالي من علامة التانيث، الثلاثي أصلا وحالا، كدارٍ وسنٍ وأذنٍ وعينٍ، أو أصلاً كيدٍ، أو مآلاً فقط كحُبَلِيٍّ وحَمْرَاءٍ، إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي، وكسماء مطلقاً، أي ترخيما وغيره، لحقته التاء إن أمن اللبس، فتقول دُوَيْرَة، وسُنَيَّةٌ وعَيْبَة وأدِينَة، ويُدِيَّة، وُحْبِيلَة، وُحْمِيرَة، وفي غير الترخيم حُبَيْلِيٍّ وُحْمِيرَاءٍ كما سلف، وسُمِيَّة، وأصله سُمِيٌّ بثلاث ياءات، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة

بدل الهمزة المنقلبة عن الواو، لأنه من سَمَا يَسْمُو، حُذفت منه الثالثة لتوالي الأمثال، ولو سَمِيت به مذكراً حذفت التاء، فتقول: سُمِي، لتذكير مسمَاه، وأما نحو شجرٍ وبَقْرٍ فَلَا يُصَغَّرُ بالتاء، لئلا يلتبس بالمفرد، وذلك عند من أنَّثهما، وأما عند من ذكَّرهما فلا إشكال، وكذا نحو زينب وسُعاد لتجاوزهما الثلاثة، فيقال فيهما زُينِب، وسُعيْد بتشديد الياء.

وشذ حذف التاء فيما لبس فيه، كحَرْبٍ وذُودٍ وِدْرَعٍ ونَعْلٍ ونحوهما، مع ثلاثيتها، وإجلابها فيما زاد على الثلاثة، كورِيئةٍ وأمِيمة، بياءين مدغمتين، الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، وقديديمة، بيائين بينهما دال: الأولى للتصغير، والثانية بدل المدة، تصغير وراء، وأمام وقَدَّام.

واعلم أن عندهم تصغيراً يسمى تصغير الترخيم، ولا وزن له إلا فُعَيْلٌ وفُعَيْعِلٌ، لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد، فيصغر الثلاثيَّ الأصول على فُعَيْلٍ، مجرداً من التاء، إن كان مسماه مذكراً، كخُميد في حامد ومحمود ومجد وأحمد وحَمَّاد وحمدان وحَمُودة، ولا التفات إلى اللبس ثِقَةً بالقرائن، وإلا فبالتاء كحَبِيلَةٍ وسُوَيْدة في حُبلي وسوداء، إلا الوصف المختص بالنساء كحائض وطالق، فيقال في تصغيرهما: حُيَيْضٌ وطُلَيْقٌ من غير تاء، لكونه في الأصل وصف مذكر، أي شخص حائض أو طالق، فإن صغَّرتهما لغير ترخيم، قلت: حُوَيْضٌ بشد الياء، وطويلق، بقلب ألفهما واواً، لأنهما ثانية زائدة.

وأما الرباعيَّ فيصغر على فُعَيْعِلٍ كقُرَيْطِيسٍ وعُصَيْفِرٍ في قِرْطَاسٍ وعُصْفُورٍ، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيماً على بُرِيهِ وسُمَيْعٍ، ولغير ترخيم على بُرِيهِيمٍ وسُمَيْعِيٍّ، أو على أُبَيْرِهِ وأُسَيْمِعٍ، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام، على الصحيح.

تبيينان

الأول: تقدم أنه لا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لمنافاة التصغير للكثرة، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير في الأحاد كزُغْفانٍ، فإنه نظير عثمان، فيقال في تصغيره زُغَيْفانٍ. فمن أراد تصغير جمع رده إلى مفردة وصغَّره، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل، وجمع

مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل، كقولك في غلمان وجوار ودراهم: غليمون أو غليمين، وجويريات ودريهمات.

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي فيصغران، لشبههما بالواحد.

الثاني : لا يُصغر إلا المتمكن كما سبق، ولا يصغر من غيره إلا أربعة:

١- أفعل في التعجب.

٢- والمزجي ولو عددًا عند من بناه.

٣- وذا وتا ومثناها وجمعهما.

٤- والذي والتي كذلك.

وحكمها : أن تصغير أفعل والمزجي كالمتمكن في هيئته، كما تقدم، بخلاف الإشارة والموصول، فيترك أولهما على حاله: من فتح، كذا والذي، ضم كالي، ويزاد في آخره المثنى ألف، فتقول ذيا وتيا، ومنه قول رؤبة الراجز :

أو تحلفي برَبِّكَ العَلِيِّ ... أَنِّي أَبُو دِيَالِكِ الصَّبِيِّ

ودَيَان وتَيَان وأولِيَا، واللَّدِيَا واللَّدِيَان واللَّتِيَا واللَّتِيَان واللَّدِيَيْن مطلقًا، بفتح الياء المشددة أو كسرهما، أو التَّدِيُون في حالة الرفع، بضم الياء أو فتحها، على الخلاف بين سيبويه، والأخفش، واللَّتِيَان جمع اللَّتِيَا، يغني عن تصغير اللائي واللاتي عند سيبويه، وصغرهما الأخفش بقلب الألف واوًا، وحذف لامهما وهي الياء الأخيرة.

وتقلب الهمزة في اللائي، فيقال اللُّويا واللُّويتا، وضم لام اللُّويا واللَّتيا لغةً، كما في التسهيل، خلافًا للحريري في دُرّة الغواص. وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول، لأنهما يوصفان ويوصف بهما، والتصغير وصف في المعنى كما سبق، ولذا مُنِع عمل اسم الفاعل مصغرًا، كما منع موصوفًا.